﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [فاطر: 19 - 23]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قَبْلَها:

ضـربُ الأمـثـالِ لتمام التّحذيرِ من المآلِ

لمّا ذكرتِ الآياتُ السّابقة حالَ النّاس، وقرَّرت أنَّهم الفقراء إلى اللّه تعالى في كلِّ أحوالهم، وأنَّهم ما بين مهتدٍ وضال، وبيَّنت قلّة نفعِ النّذارة للكافرين، وأنّها لا ينتفع بها غيرُ المؤمنين، ناسبَ أن يضرب للفريقين أمثالًا كاشفة عنِ اختلاف حاليهما، وروعيَ في هذه الأشباه توزيعُها على صفة الكافر والمؤمن، وعلى حالة الكفر والإيمان، وعلى أثر الإيمان وأثر الكفر[1]، فهو انتقالٌ من بيانِ أحوالِ النّاس في الهدى والضّلالةِ، إلى بيان ما يُمثِّلهم من الأمثلة الحسّيَّة المشاهدة.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَسْتَوِي﴾: (سوي) أصلٌ يدلُّ على استقامةٍ واعتدالٍ بينَ شيئين[2]، و(استوى) يقالُ على وجهين؛ أحدُهما: يُسنَدُ إليه فاعلانِ فصاعدًا، نحوُ: استوى زيدٌ وعمرٌو في كذا، أي: تساويا، وقالَ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: 19]، والثّاني: أنْ يقالَ لاعتدالِ الشَّيءِ في ذاتِه، كقوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾ [النّجم: 6][3]، والمرادُ بنفي الاستواءِ في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾: نفيُ المساواةِ، وهي المماثلةُ والمقاربةُ والمشابهةُ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 292.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوي).
(3) الرّاغب، المفردات: (سوي).

2) ﴿ٱلظِّلُّ﴾: (ظلّ) أصلٌ يدلُّ على سَتْرِ شيءٍ لشيءٍ، ومِنْ ذلكَ: ظِلُّ الإنسانِ[1] والغمامِ والشَّجَرِ[2]، وقد يُطلَقُ الظِّلُّ على كلِّ ساترٍ[3]، والمرادُ بالظِّلِّ في الآيةِ: ما يَبقَى مِن انكشافٍ في المرئيِّ، بعدَ سَتْرِ أشعَّةِ الشَّمسِ عنهُ بساترٍ ما، وهو يختلفُ بحسَبِ اختلافِ كثافةِ السّاترِ.

3) ﴿ٱلْحَرُورُ﴾: (حرر) أصلٌ يدلُّ على خلافِ البَرْدِ[4]، و﴿ٱلْحَرُورُ﴾ المذكورُ في الآيةِ: حَرُّ الشَّمسِ[5]، أو الرّيحُ الحارَّةُ[6]، وهي السَّمومُ، أو الحَرورُ: الرّيحُ الحارَّةُ الَّتي تهُبُّ باللَّيلِ، والسَّمومُ تهبُّ بالنَّهارِ[7].

المَعْنى الإجْماليُّ:

بيانُ تباينِ أحوالِ المؤمنينَ والكافرينَ بصورٍ حسّيَّةٍ

تُبيِّن الآية الكريمة حالَ الكافرِ والمؤمنِ وعاقبتَهما، إذ لا يستوي الكافرُ الَّذي عَميَ عن رؤيةِ الحقِّ والهدى، والمؤمنُ الَّذي أبصرَ الحقَّ وصدَّقَهُ، ولا تستوي ظُلُماتُ الكفرِ ونورُ الإيمانِ، ولا عاقبةُ الإيمانِ – وهي الجنَّةُ والظِّلالُ –، وعاقبةُ الكفرِ، وهي النّارُ والحَرورِ، وما يستوي المؤمنونَ الَّذينَ هم بمنزلةِ الأحياءِ، والكفرةُ الَّذين هم بمنزلةِ الأمواتِ.

ثمَّ يَبْسُطُ ﷺ العُذْرَ لنبيِّهِ، ويُسلّيهِ عمّا يُلاقيهِ مِنَ التَّكذيبِ والإعراضِ، ويُخبرُ بأنَّهُ سبحانَهُ وحدَهُ القادرُ على إسماعِ صوتِ الحقِّ مَنْ يشاءُ سماعَ قبولٍ، وأمّا نبيُّهُ ﷺ فهو مُبلِّغٌ ونذيرٌ؛ فلا يستطيعُ إدخالَ الإيمانِ في قلوبِ الكفرةِ، ولا يجبُ عليهِ ذلكَ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ظلل).
(2) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (ظلل).
(3) الرّاغب، المفردات: (ظلل).
(4) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (حرر).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.
(6) الرّاغب، المفردات: (حرر).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

نوعُ الواوِ ودلالتُها:

بـيـانُ الـفـرقِ بين المستجيب والمُعْرِض بعدَ ذِكْـر حـالِ المؤمنين

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، إمّا أن تكون للاستئنافِ، فبعد أن بيّنتِ الآيةُ السّابقة أنَّ نفعَ النّذارةِ يكون لمن يخشى اللّه تعالى فحسب، استأنفتِ هذه الآية بنفي استواء المستجيب للنّذارةِ ومن لا يستجيب؛ لتوجيه النّذير إلى أنَّ الاستجابة تكون لمَن خشيَ ربّه بالغيب، وما دون ذلك فلا تنفعه النّذارةُ، أو تكون الواو للعطفِ على وجهين؛ **الأوّل:** أن تكون عطفًا على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: 12][1]، والأعمى والبصيرُ مَثَلانِ للكافرِ والمؤمنِ[2]، وفي ذلكَ مزيدُ إظهارٍ لمزيَّةِ الإيمانِ وقُبْحِ الكفرِ، بذِكْرِ المَثَلِ بعدَ المَثَلِ، **والآخر:** أن تكونَ مِنْ تتمَّةِ قولِهِ سبحانَهُ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ [فاطر: 13]، والأعمى والبصيرُ مَثَلانِ للصَّنمِ وللّهِ ﷻ، والمعنى: لا يستوي اللّهُ تعالى معَ ما عبدتُم[3]، فيفيدُ الكلامُ التَّشنيعَ على مَنْ يُسوّي بينَ ذي العظَمةِ والجلالِ، وبينَ الأصنامِ والأندادِ.

والأوَّلُ من وجْهي العطفِ أوفقُ بنظمِ الكلامِ؛ فإنَّهُ شَبَّهَ أوَّلًا المؤمنَ بالبحرِ العَذْبِ، والكافرَ بالمِلْحِ الأُجاجِ، وبيَّنَ فيهِ عدمَ الاستواءِ، ثمَّ نبَّهَ أنَّ الكافرَ أدوَنُ حالًا منَ البحرِ المالحِ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [فاطر: 12]؛ لأنَّ فيهِ منافعَ كثيرةً، والكافرُ خِلْوٌ منَ النَّفعِ، ثمَّ أتَى بتمثيلٍ آخرَ، فشبَّههما بالأعمى والبصيرِ في الضَّلالِ والاهتداءِ[4].

دلالةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ المنفيِّ:

استـواءُ الكافرِ مع المؤمنِ من مستحيلاتِ العادَةِ والشّرعِ

لمّا كان عدمُ استواءِ المؤمنِ والكافرِ أمرًا مُستمِرًّا مُتجدِّدًا؛ عُبِّرَ

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 222.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 358.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 358.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.

بصيغةِ المضارعِ المنفيِّ في قولِ الحقِّ جلَّ شأنُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾؛ لأنَّ صيغةَ المضارعِ تفيدُ الاستمرارَ، فإذا دخلَ عليها النَّفيُ أفادتِ استمرارَ النّفي، أي: وما يَستوي الأعمَى والبصيرُ في حالٍ مِنَ الأحوالِ[1]، وفي هذه الصّيغة إشارةٌ إلى أنَّ المؤمن لن يستويَ مع الكافرِ أبدًا، وأنَّ المساواة بينهما هي مساواةٌ بين الحقِّ والباطل، والنّور والظّلمة، والوجود والعدم، وهذا من مستحيلات السّنن الشّرعيّة والكونيّة.

بلاغةُ الكنايةِ في استعمالِ مُفردةِ الاستواءِ:

بيانُ مزايا تفاضلِ غير المستويين في ذِكرِ وصفيهما الضِّدّي

آثرَ النّظمُ الكريم استعمالَ مُفردة الاستواء في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، وهو كنايةٌ لبيانِ فضلِ الفاضل على المفضولِ، ومزيَّتِه عليه، فالعربُ تقول: "لا يستوي كذا وكذا"، ويَعنونَ أنَّ أحدَ المَذكورَينِ أفضلُ مِنَ الآخرِ، ويعتمدونَ في ذلكَ على القرينةِ الدّالَّةِ على تعيينِ المُفضَّلِ، ولمّا كانَ وجهُ التَّفاضلِ معلومًا في أكثرِ مواقعِ هذا التَّركيبِ؛ صارَ في الغالبِ مُستعمَلًا في معنى الكنايةِ، وهو التَّعريضُ بالمفضولِ في تفريطِهِ بما هو خيرٌ معَ المُكنةِ منهُ[2]، وكذلكَ الأمرُ هنا في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾؛ لظهورِ أنَّ الكافرَ لا يُساوي المؤمنَ في فضيلةِ اتِّباعِ الحقِّ، فتعيَّنَ التَّعريضُ بالكفّارِ، وتشنيعُ حالِهم، مع مزيدِ مدحٍ للمؤمنِ لِما عليه منَ الحالِ العظيمةِ.

دلالةُ تعريفِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾:

فضلُ البصيرِ على الأعمى في التّمييز بين المرئيّات

التَّعريفُ في لفظِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ للجنسِ[3]، والمعنى: لا يَستوي جنسُ الأعمَى وجنسُ البصيرِ، بل هما متفاوتانِ غايةَ التّفاوتِ[4]، وفي

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 36.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 5/ 169 - 170.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233.

القصدِ إلى الجنسيَّةِ تنبيهٌ لِما يعلمُهُ كلُّ عاقلٍ مِنَ التَّفاوتِ المقطوعِ بهِ بينَ الجنسينِ[1]، بحيثُ لا يشكُّ فيهِ أحدٌ مِنَ العُقَلاءِ، وهو في كونِ أحدهما يُبصر فيُميِّز بين الأشياء المرئيّة، والآخر أعمى فلا يرى شيئًا فضلًا عن أن يُميِّز.

نُكْتَةُ إفرادِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾:

فضلُ الجنسِ لا يستلزمُ فضلَ كلِّ فردٍ مِنْ أفرادِهِ

أُفرِدَ لفظُ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾؛ لأنَّهُ قد قوبلَ الجنسُ بالجنسِ، ولم تُذكَرِ الأفرادُ؛ لأنَّهُ قد يوجدُ في العُمْيانِ وأولي الأبصارِ فردٌ مِنْ أحدِ الجنسينِ يُساوي فردًا مِنَ الجنسِ الآخرِ، كالبصيرِ الغريبِ في موضعٍ، والأعمَى الَّذي هو ابنُ ذلكَ المكانِ، وقد يقدرُ الأعمَى على الوصولِ إلى مَقْصِدٍ لا يقدرُ عليهِ البصيرُ، وقد يكونُ عندَ الأعمَى مِنَ الذَّكاءِ ما يُساوي بهِ البليدَ البصيرَ؛ فالتَّفاوتُ بينَ الجنسينِ مقطوعٌ بهِ، لا بينَ الأفرادِ[2].

غرضُ التَّعبيرِ بالأعمَى دونَ العَميِّ:

التَّصريحُ بعَمى البصرِ، والتّلويحُ بأعمى البصيرة

عُبِّرَ بصيغةِ المفاضلةِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ دونَ (العَميِّ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾؛ لأنَّهُ أعمُّ وأشملُ؛ لأنَّ الأعمَى يقالُ في عمَى البصرِ والبصيرةِ، والعَميَّ يقالُ في عَمَى البصرِ خاصَّةً[3]، واللَّفظُ الأعمُّ أنسبُ بمقامِ الذَّمِّ والتَّقبيحِ؛ إذِ الكافرُ مطموسٌ على بصيرتِهِ، وهو في إعراضِهِ عن رؤيةِ الحقِّ بمنزلةِ فاقدِ البصرِ، فيكون ذِكرُ لفظِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ الشّاملِ لعمى البصر والبصيرة، ليدخلَ فيه فاقدُ البصرِ تصريحًا، وأعمى البصيرة تلويحًا، أو لأنَّ هذه الصّيغة هي الأكثر استعمالًا في الدّلالة على الأعمى، فَجَرَت مجرى الصّيغ مسلوبةِ المفاضلة.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 27.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233، والسّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225.
(3) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (عمي).

نُكْتَةُ تقديمِ لفظ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾:

الـضِّـدُّ يُـظـهِـرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ

قُدِّمَ لفظُ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ على ﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، معَ أنَّ البصيرَ أشرفُ؛ لأنَّهم كانوا قبلَ البعثةِ في ضلالٍ، فكانوا كالعُمْيِ، فلمّا جاءَ الرَّسولُ ﷺ، واهتدَى بهِ قومٌ؛ صاروا بصيرينَ[1]، فقُدِّمتِ الحالةُ السّابقةُ على اللّاحقةِ؛ ليَظهرَ فضلُ اللّاحقةِ، ولأنَّ الأصلَ في إرسالِ الرُّسل رفعُ الجهلِ[2] الَّذي هو بمنزلةِ العمَى، ولأنَّ الغرضَ الأهمَّ مِنْ هذا التَّشبيهِ هو تفظيعُ حالِ الكافرِ، ثمَّ الانتقالُ إلى حُسْنِ حالِ ضدِّهِ[3]، فبُدِئَ بما هو المقصودُ، ولأنَّ في تأخيرِ البصيرِ مراعاةً لتلاؤمِ فواصلِ الآياتِ[4].

نُكْتَةُ حذفِ حرفِ النّفي:

فاقدُ البصرِ قد يهتدي، بخلافِ الميِّت فلا أملَ فيه

تُرِكَ ذكرُ حرفِ (لا) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، فلم يُقَلْ: (ولا البصيرُ)؛ وذلك لأنَّ هذهِ الآيةَ ليستْ مقصودةً لذاتِها، بل هي كالتَّوطئةِ والتَّمهيدِ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[5]؛ فالأعمى هو فاقد البصيرةِ، معَ احتمالِ أن يجد دليلًا هاديًا فيوصلَه للمقصود، أمّا الميّت فهو الذي انقطع الأملُ منه، فناسب دخولُ حرفِ النّفي فيما استحال منه الإيمانُ، أو لأنَّها كُرِّرَتْ في هذهِ الآياتِ فيما فيهِ تضادٌّ كليٌّ، والأعمَى والبصيرُ لا تضادَّ بينَ ذاتَيهما وإنْ تضادَّ وصفاهما؛ فالشَّخصُ الواحدُ قد يصيرُ أعمى بعدَما كانَ بصيرًا[6].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بصيغةِ (فعيلٍ):

مَن أبصر الحقَّ فهو البصيرُ

عُبِّرَ بصيغةِ (فعيلٍ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾، ولم يُقَلْ:

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 26، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 5/ 512.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 36.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 292.
(4) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225.
(5) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 638.
(6) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 232.

(والمُبصِرُ)؛ للمبالغةِ في الوصفِ؛ لأنَّ مَن أبصر الحقَّ فهو البصيرُ على الحقيقةِ البالغةِ، ولأنَّ صيغةَ (فعيلٍ) يترتَّبُ عليها تلاؤمُ فواصلِ الآياتِ.

بلاغةُ الاستعارةِ في الآية:

طريقُ الإيمانِ لا يسلكُه إلّا المبصرون

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ استعارتانِ بديعتانِ، وذلكَ أنَّ الأعمَى مُستعارٌ للكافرِ، والبصيرَ مُستعارٌ للمؤمنِ، والاستعارةُ تمثيليَّةٌ[1]، شُبِّهَتْ حالةُ مَنْ لا يفقهُ الأدلَّةَ، ولا يَفْصِلُ بينَ المعاني المتشابهةِ بحالةِ الأعمَى، الَّذي لا يعرفُ أينَ يقصدُ، ولا أينَ يضعُ قدمَهُ، وشُبِّهَتْ حالةُ مَنْ يُميِّزُ الحقائقَ بحالةِ القويِّ البصرِ الَّذي لا تختلطُ عليهِ الأشياءُ[2]، وفي ذلكَ تنبيهٌ على قُبحِ الكفرِ وحُسْنِ الإيمانِ، وأنَّ مَنْ أبصرَ نورَ الحقِّ فهو البصيرُ حقًّا، ومَنْ لم يُبصِرْهُ، وعَميَ عنهُ؛ فهو الأعمَى حقًّا، المُتخبِّطُ في ظُلُماتِ الجهلِ والغوايةِ، أو أن تكون الاستعارةُ تصريحيّة، حيثُ شَبَّه الكافرَ بالأعمى، وشَبّه المؤمنَ بالبصير.

ويحتملُ - على بُعْدٍ - أنْ يكونَ الأعمَى مستعارًا للصَّنَمِ، والبصيرُ مستعارًا للّهِ تعالى[3]، والاستعارةُ تمثيليَّةٌ أيضًا[4]، أي: لا يستوي معبودُ الكافرينَ ومعبودُ المؤمنينَ[5]؛ لأنَّ معبودَ الكافرينَ لا يملكُ لنفسِهِ نفعًا ولا ضَرًّا، ولا يملكُ موتًا ولا حياةً ولا نُشورًا، وفي الاستعارةِ تجهيلٌ للكافرينَ، وإظهارٌ لسَفَهِ رأيِهم، في إعراضِهم عن الإيمانِ والتَّوحيدِ.

فنُّ الطِّباقِ في الآية:

التَّنبيهُ بالمحسوسِ الضِّدّي أصرحُ من المعنويّ الضّدّي

في الجمعِ بينَ الأعمَى والبصيرِ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي

(1) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 222.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/ 243.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 257.
(4) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 222.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 25.

﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ مُحسِّنٌ معنويٌّ، وهو الطِّباقُ؛ إذ تُشبِّه الآيةُ الكافرَ بالأعمَى، والمؤمنَ بالبصيرِ، وهما صورتانِ متقابلتانِ، وفائدةُ ذلكَ: التَّنبيهُ على طريقَي الكفرِ والإيمانِ بشيءٍ محسوسٍ؛ ليختارَ العاقلُ منهما ما هو أصلحُ وأسلمُ عاقبةً، والتّنبيهُ بالمحسوسات أوضحُ سبيلًا منَ التّنبيه بالمعنويّات في بيانِ الفروقات.

براعةُ تكرار حرف النّفي (لا):

نـفـيُ اسـتـواءِ أفـراد الأجـنـاسِ يـؤكِّـد عـدمَ تـسـاوي الأجـنـاسِ فيما بينها

كُرِّرَتْ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ﴾ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الآيتين؛ لزيادة تأكيدِ نفيِ الاستواءِ المستفادِ مِنْ (ما) في قولِهِ: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي﴾[1]، وهذا التَّأكيدُ يلائمُ مقامَ التَّنصيصِ على التَّفاوتِ الشَّديدِ بينَ الباطلِ والحقِّ، والثَّوابِ والعقابِ، ويُؤكِّد التَّضادَّ بينَ الظُّلُماتِ والنّورِ، والظِّلِّ والحَرورِ[2]، فيُؤكِّد استقلالَ ما دخلَتْ عليهِ (لا)[3]، هذا وجهٌ.

ووجهٌ آخر: أنْ يُرادَ بالتَّكرارِ بيانُ أنَّ أفرادَ الظُّلُماتِ ليسَتْ متساويةً، بل هي درجاتٌ متفاوتةٌ، وكذلكَ أفرادُ النّورِ، وأنَّ أفرادَ الحَرورِ مختلِفَةٌ في درجاتِ حرارتِها، بحسَبِ اختلافِ الفصولِ والأقاليمِ والمواقعِ مِنَ الأرضِ، وأفرادُ الظِّلِّ متفاوتةٌ أيضًا؛ فهو قبلَ طلوعِ الشَّمسِ باردٌ، وفي الظَّهيرةِ حارٌّ، وهو في البلادِ الباردةِ شديدُ البرودةِ، فكما أنَّ الظّلمات متفاوتةٌ، فكذلك الكفر على دركاتٍ متفاوتة.

والوجهان صحيحان، إذِ الأوّلُ بيَّن التّفاوتَ بينَ الأجناسِ المذكورةِ، والآخرُ بيّن التّفاوتَ بين أفرادِ كلِّ جنسٍ منها، فهذه الأجناسُ فيما بينها غيرُ متساوية، فكيف يتساوى جنسُها مع جنسِ ضِدِّها؟!.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 608، والشّربينيّ، السّراج المنير: 3/ 322.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 232.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 49.

معنى تعريفِ لفظي ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ و﴿ٱلنُّورُ﴾:

لا يستوي جنسُ الظّلمات، ولا جنسُ النّور

تعريفُ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ و﴿ٱلنُّورُ﴾ في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ للجِنسِ، والمعنى: ولا يَستوي جنسُ الظُّلُماتِ ولا جنسُ النّورِ، ويدخل فيه جميعُ أفراد جنسِ كلٍّ من الظلمات والنّور.

نُكْتَةُ جمعِ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ وإفرادِ ﴿ٱلنُّورُ﴾:

طُـرُقُ الباطلِ كثيرةٌ، وطريقُ الحقِّ واحدٌ

جُمِعَ لفظُ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ وأُفرِدَ لفظُ ﴿ٱلنُّورُ﴾ في قولِ الحقِّ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾؛ لأنَّ الحقَّ واحدٌ، وهو التَّوحيدُ، والباطلَ كثيرٌ، وهو طُرُقُ الإشراكِ والشُّبُهات؛ فبعضُهم يعبدُ الكواكبَ، وبعضُهم يعبدُ النّارَ، وبعضُهم يعبدُ الأصنامَ، والتَّفاوتُ بينَ كلِّ فردٍ مِنْ تلكَ الأفرادِ وبينَ هذا الواحدِ ظاهرٌ، والمعنى: أنَّ الظُّلُماتِ كلَّها إذا اعتُبِرَتْ لا يوجَدُ فيها ما يُساوي النّورَ[1]، ولأنَّ لفظَ الظُّلُماتِ بالجمعِ أخفُّ، ولفظَ النّورِ بالإفرادِ أخفُّ، ولذلكَ لم يَرِدْ لفظُ الظُّلُماتِ في القرآنِ إلّا جمعًا، ولم يَرِدْ لفظُ النّورِ إلّا مفردًا[2].

نُكْتَةُ تقديمِ لفظِ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾:

نـورُ الإسـلامِ ناسخٌ لظُلُماتِ الكفرِ

أُخِّرَ ذكرُ لفظِ ﴿ٱلنُّورُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ مع أنَّهُ أشرفُ؛ لأنَّهم كانوا قبلَ البعثةِ في ضلالةٍ، فكانَ طريقُهم الظُّلمةَ، فلمّا جاءَ الرَّسولُ ﷺ، واهتدَى بهِ قومٌ؛ صارَ طريقُهم النّورَ[3]، فذُكِرَتْ أوَّلًا الحالةُ الأقدمُ، ولأنَّ الظُّلُماتِ أكثرُ كمًّا[4]، فبُدِئَ بالأكثرِ قبلَ الأقلِّ، ولأنَّ في تأخيرِ النّورِ مراعاةَ تلاؤمِ فواصلِ الآياتِ[5]، ولأنَّ التّخلية قبلَ التّحلية، فعلى المسلم أن يُخلِيَ قلبَه من كلِّ الظّلماتِ، ليملأَه بنورِ الإيمان.

---

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 149.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/ 127، 22/ 293.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 26.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 49.
(5) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225.

بلاغةُ الاستعارةِ في لفظي ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ و﴿ٱلنُّورُ﴾:

الإيمانُ يُنوِّر القلوبَ بالحقِّ، والكفرُ يُعمي العيونَ عن الحقِّ

في قولِ الباري تقدَّسَ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ استعارتانِ لطيفتانِ، وذلكَ أنَّهُ قد شُبِّهَ الباطلُ والكفرُ بالظُّلُماتِ، وشُبِّهَ الحقُّ والإيمانُ بالنّورِ[1]، وحُذِف المشبَّهُ، وصُرِّح بالمشبَّه به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيّة، فالكفرُ يجعلُ الَّذي أحاطَ هو بهِ غيرَ مُتبيِّنٍ للأشياءِ؛ فإنَّ مِنْ خصائصِ الظُّلُماتِ إخفاءَ الأشياءِ، والكافرُ خَفيَتْ عنهُ الحقائقُ الاعتقاديَّةُ[2]، والحقُّ أبلجُ يُنيرُ لِمَنْ دخلَ فيهِ، ويُظهِرُ لهُ الحقائقَ، ونُكْتَةُ هاتينِ الاستعارتينِ: إظهارُ قُبْحِ الباطلِ والكفرِ، والتَّنفيرُ عنِ اتِّباعِهما، وإبرازُ جمالِ الحقِّ والإيمانِ، والتَّرغيبُ في سلوكِ سبيلِهما.

براعةُ فنِّ الطِّباقِ:

قُبْحُ الباطلِ يَظْهَرُ عند شَعْشَعةِ نورِ الحقِّ

في مقابلةِ لفظِ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ للفظِ ﴿ٱلنُّورُ﴾ في قولِهِ عزَّ شأنُهُ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾، رعايةٌ لمُحسِّنٍ معنويٍّ، وهو الطِّباقُ؛ بذِكْرِ معنَيينِ متقابلينِ، وهما الظُّلُماتُ والنّورُ؛ لتجسيدِ الباطلِ بصورةٍ قبيحةٍ يظهرُ فيها التَّخبُّطُ والتّيهُ، وتجسيدِ الحقِّ بصورةٍ حسنةٍ، تفيضُ بالنّورِ والاستقامةِ والرَّشادِ.

توجيهُ المتشابهِ اللَّفظيِّ:

اختلافُ النَّظمِ لاختلافِ أسلوبَي الخبرِ والإنشاءِ

تشابهَتْ هاتانِ الآيتانِ معَ قولِهِ تعالى في سورةِ الرَّعدِ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: 16]، ففي كلٍّ مِنَ الموضعينِ أُعيدَ فعلُ الاستواءِ[3]، وزيدَ هنا (لا) لتأكيدِ النَّفيِ كما مرَّ، ولم تُذكَرْ (لا) في آيةِ الرَّعدِ؛ لأنَّهُ ليسَ فيها نفيٌ، وإنَّما هي واردةٌ بطريقِ الاستفهامِ التَّقريريِّ التَّوبيخيِّ[4]؛ لأنَّ ما قبلَها كذلكَ،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 249.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/ 113.

وهو قولُهُ تعالى: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ قُلِ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ نَفۡعٗا وَلَا ضَرّٗاۚ﴾ [الرعد: 16]، وزيدَ في الرَّعدِ الأمرُ بالقولِ؛ لأنَّ ما قبلَهُ كذلكَ، واستُعمِلَ في الرَّعدِ (أم)، وهي للإضرابِ الانتقاليِّ في التَّشبيهِ[1]، إذِ المقصودُ الانتقالُ من نفي الحالةِ الأولى إلى الأخرى، واستُعمِلَ (هنا) الواوُ؛ إذ لم يُرَدْ معنى الانتقال، بل نفيُ استواءِ المُتقابلَين، فجاءت آيةُ الرّعد بأسلوبِ الإنشاء، وآيةُ فاطر بأسلوب الخبر، وأتى لكلٍّ أسلوبٍ ما يُناسبه من النَّظم، مع أنَّ الغايةَ واحدةٌ، وهي بيان الحقِّ لاتِّباعه، والباطلِ لاجتنابه.

دلالةُ تعريفِ الظِّلِّ والحَرورِ وإفرادِهما:

جنسُ الظِّلِّ يَفْضُلُ جنسَ الحَرورِ

جاء لفظا الظِّلِّ والحَرورِ معرّفين ومفردَين في قوله ﷻ: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ﴾؛ لأنَّ القصدَ إلى الجنسيَّة[2]، والمرادُ: نفيُ استواءِ جنسِ الظِّلِّ وجنسِ الحَرورِ، وفي ذلكَ تنبيهٌ على ما هو معلومٌ لكلِّ عاقلٍ مِنَ التَّفاوتِ العظيمِ بينَ الجنسين، وأنَّ جنسَ الظِّلِّ أفضلُ؛ لأنَّ منفعتَهُ عظيمةٌ.

نوعُ الاستعارةِ وبلاغتُها:

المؤمنُ في ظلِّ إيمانِه، والكافرُ في جحيمِ كُفرانه

في قوله تعالى ذكرُهُ: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ﴾ استعارتانِ بليغتانِ لأثرِ الإيمانِ والكفرِ، وذلكَ على جعلِ الظِّلِّ مُستعارًا للثَّوابِ، والحَرورَ مُستعارًا للعقابِ[3]، فالمؤمنُ بإيمانِهِ في ظلٍّ وراحةٍ، والكافرُ بكفرِهِ في حَرٍّ وتعبٍ[4]، و﴿ٱلظِّلُّ﴾ مكانٌ نعيم في عُرْفِ العربِ، أهلِ البلادِ الحارَّةِ الَّتي تتطلَّبُ الظِّلَّ للنَّعيمِ غالبًا، إلّا في بعضِ فصلِ الشِّتاءِ، و﴿ٱلۡحَرُورُ﴾ مُؤلِمٌ ومُعذِّبٌ في عُرْفِهم[5]، فالاستعارةُ تمثيليَّةٌ، حيثُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/ 114.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 608، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 257.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 232.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.

شَبَّه أثرَ الإيمانِ من تحصيلِ الثّواب والعافية في الدّارين بالظلِّ، وأثرَ الكفرِ من تحصيل العقابِ في الدّارين بالحَرور، أو أن يكون الإيمانُ مُشبَّهًا بالظّلِّ، والكفر مشبَّهًا بالحَرورِ، فتكون الاستعارة تصريحيّةً، والتّمثيليّة أوفر دلالةً.

نُكْتَةُ تقديمِ ﴿ٱلظِّلُّ﴾ على ﴿ٱلْحَرُورُ﴾:

التّناسبُ المعنويُّ واللّفظيُّ من عللِ التّقديمِ

قُدِّمَ لفظُ ﴿ٱلظِّلُّ﴾ على لفظِ ﴿ٱلْحَرُورُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾، معَ تقديمِ ما يُؤدّي إلى العقابِ في الآيتينِ السّابقتينِ، وهو الكفرُ المستعارُ له لفظُ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ و﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾؛ وذلك إمّا ليكونَ معَ ما قبلَهُ على نَمَطٍ واحدٍ؛ فإنَّ العمَى والظُّلماتِ والظِّلَّ متناسبةٌ، حيثُ إنَّ الظَّلامَ ينشأُ عن الظِّلِّ[1]، والظَّلامُ والعمَى يمنعانِ مِنْ رؤيةِ الأشياءِ كما ينبغي، معَ ما في تأخيرِ الحَرورِ مِنْ رعايةِ الفاصلةِ[2]، وفواصلُ القرآنِ مِنْ مُتمِّماتِ فصاحتِهِ، فلها حظٌّ مِنَ الإعجازِ[3].

فائدةُ التّعبيرِ بصيغةِ (فَعولٍ):

الإشارةُ إلى شدَّةِ معاناةِ الكافرِ مِنَ العذابِ

لفظُ ﴿ٱلْحَرُورُ﴾ في قولِهِ سبحانَهُ: ﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ على وزنِ (فَعول)، وهو مأخوذٌ مِنَ الحَرِّ، وقد غلبَ إطلاقُهُ على السَّموم[4]، بعدَما كانَ في الأصلِ بمعنى الشَّديدِ الحرارةِ مطلَقًا[5]؛ لأنَّ هذهِ الصّيغةَ مِنْ صيَغِ المبالغةِ[6]، وفي التَّعبيرِ بها هنا إشارةٌ إلى شدَّةِ ما يُقاسيهِ الكافرُ مِنَ العقابِ الَّذي هو نتيجةُ كفرِهِ.

براعةُ الطِّباقِ في ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾:

العاقلُ يسلكُ الطَّريقَ المُفضي إلى السَّلامةِ

في الجمعِ بينَ ﴿ٱلظِّلُّ﴾ و﴿ٱلْحَرُورُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 38.
(2) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 257، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 149.
(5) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 222.
(6) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 49.

﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ رعايةٌ لمُحسِّنٍ معنويٍّ، وهو الطِّباقُ؛ لِما بينَ هذَينِ اللَّفظينِ مِنَ التَّضادِّ، وفي ذلكَ تنبيهٌ للعاقلِ على عاقبةِ الكفرِ وعاقبةِ الإيمانِ؛ ليختارَ منهما ما هو أسلمُ لهُ وأصلحُ؛ فإنَّ العاقلَ لا يرضَى بسلوكِ طريقِ العَطَبِ والهلاكِ.

نُكْتَةُ تكرارِ نفي الاستواءِ:

العمى وسيلةٌ صارفةٌ عن حقائقِ الحياةِ، والبصرُ وسيلةٌ موصِلةٌ لها

ذُكِرَ التَّمثيلُ بالأعمَى والبصيرِ للكافرِ والمؤمنِ، ثم ذُكِرَ التَّمثيلُ بقولِهِ تعالى شأنُهُ: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾؛ تمهيدًا وتوطئةً للتَّمثيلِ في قولِهِ سبحانَهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ الَّذي هو المقصودُ الأَولى؛ لأنَّهُ تمثيلٌ للمؤمنينَ والكفّارِ أيضًا، ولهذا كُرِّرَ فعلُ الاستواءِ فيهِ، وحُذِفَ فيما قبلَهُ[1]، فأُقيمَ ذِكْرُ الأحياءِ والأموات في جملةٍ مستقلّةٍ لبيانِ أنَّها المقصودةُ بالمقامِ، إذ إنَّ المقصودَ منها بيانُ حالِ المؤمنين والكفّار بعدَ انقطاعِ الحياةِ الدّنيا وما خُتِمَ لهم بعد موتِ قلوبِ الكافرين، وحياةِ قلوبِ المؤمنين، فكان تكرار نفي الاستواءِ مؤكِّدًا على أنَّ هذه الجملة هي مقصودُ الكلامِ المتقدِّم، وبها يتحقَّقُ الأمرُ، فالتَّمثيل بالأحياءِ والأموات تمثيلٌ آخرُ للمؤمنينَ والكافرينَ أبلغُ مِنَ التَّمثيلِ بالأعمَى والبصيرِ[2]؛ لأنَّ المنافاةَ بينَ الحياةِ والموتِ أتمُّ مِنَ المنافاةِ المُتقدِّمةِ[3]، فأُعيدَ الفعلُ إشارةً إلى أنَّهُ مقصودٌ بالتَّمثيلِ[4].

بلاغةُ التّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ المنفيّ:

نفيُ استواءِ الكفرِ والإيمانِ أصلٌ يتجدّدُ في كلِّ زمان

لمّا كانَ نفيُ استواءِ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ و﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ ممّا لا يطرأُ عليه تغييرٌ في ذِهنِ البشرِ؛ فالحيُّ خيرٌ من الميت، كان من مقتضى

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.

(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 257، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 149، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 294.

(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225، والشّربينيّ، السّراج المنير: 3/ 322.

(4) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/ 222.

الظّاهر أن يأتيَ بالاسمِ دون المضارع في قولِ الحقِّ جلَّ شأنُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، لكن لمّا كان المقصودُ التّمثيلَ بهما عن المؤمنين والكافرين، ناسبَ أن يأتيَ بالمضارعِ، إذِ المضارعُ نفيٌّ تجدُّديٌّ لاستواء الكافر مع المؤمن، وأنَّ هذا الاستواء المنفيَّ يجب أن يبقى متجدِّدًا على مدارِ الحياةِ إلى قيامِ السّاعة في اعتقادِ المؤمنِ الحقِّ، وأنَّ كلَّ ما يطرأ من تغييراتٍ على ما يُناهض مقتضى هذه الآيةِ؛ فإنَّه إلى وبالِ الكفرِ منتهٍ؛ لأنَّه في خبثِ الكفر والنّفاقِ نبتَ، وما كان ويكون وسيكون من دعاوى تسويةِ المؤمنين بالكافرين، إلّا دعاوى باطلة لا تخرج عن مؤمنٍ بالقرآنِ.

معنى تعريفِ لفظِ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ و﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾:

الإيمانُ محمودٌ كالحياةِ، والكفرُ شنيعٌ كالموتِ

يُحتملُ أنْ يكونَ التَّعريفُ في قوله تعالى: ﴿ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ للعهدِ، فيُرادَ بالأحياءِ: المؤمنونَ الَّذين دخلوا في الإسلامِ في زمنِهِ ﷺ، وانتفعوا بدعوتِهِ، وبالأمواتِ: الَّذينَ بقوا خارجينَ عن الإسلامِ، وأصرّوا على كفرِهم وعنادِهم، واستكبروا[1]، وفي الكلامِ تشنيعٌ لحالِهم، حيثُ عايَنوا الهدى، وأعرضوا عنهُ، ويحتمل أن يكون التّعريفُ للجنس، وهما تمثيلان للكفّار والمؤمنين عمومًا، ويدخلُ في ذلكَ - دخولًا أوَّليًّا - مَنْ آمنَ ومَنْ كفرَ في زمنِهِ ﷺ، وهذا هو الأولى في التّوصيف العلميّ، فيُفيدُ الكلامُ تقبيحَ شأنِ الكفرِ، ورفعَ شأنِ الإيمانِ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ.

نُكْتَةُ تكريرِ حرف النّفي (لا):

لا يستوي الحيُّ والميت جنسًا ولا فردًا

كُرِّرَتْ (لا) في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾؛ لتوكيدِ النَّفي المستفادِ مِنْ (ما)[2]، فيكونُ انتفاءُ استواءِ الأحياءِ والأمواتِ مُقرَّرًا لا شكَّ فيهِ، وفي ذلكَ ملاءمةٌ لتقبيحِ الكفرةِ.

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.

ويحتملُ أنْ يكونَ التَّكريرُ إشارةً إلى التَّفاوتِ بينَ أفرادِ الأحياءِ، وبينَ أفرادِ الأمواتِ؛ فالأحياءُ بالإيمانِ والعملِ الصّالحِ متفاوتونَ فيما بينَهم بحسَبِ ما لدى كلٍّ منهُم مِنْ إيمانٍ وعملٍ صالحٍ، والأمواتُ بالكفرِ وانطماسِ البصيرةِ متفاوتونَ فيما بينَهم بحسَبِ ما لدى كلٍّ منهُم مِنْ كفرٍ وأعمالٍ سيِّئةٍ، والجمعُ بين هذَين الاحتمالين أولى من إهمالِ أحدهما، فهو نفيٌ لمساواة الجنسين، ونفي مساواة أفرادِ كلِّ جنسٍ فيما بينهم، وهذا فيه تكثيرٌ للمعاني، وتثويرٌ للحقائق.

بلاغةُ الاستعارةِ في لفظِ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ و﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾:

المؤمنونَ أحياءٌ باستزادتِهم من الخيرِ، والكفّارُ أمواتٌ بانقطاعهم عنه

في قوله تعالى شأنُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ استعارتانِ بليغتانِ، وذلكَ أنَّ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ استعارةٌ للمؤمنينَ، و﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ استعارةٌ للكافرينَ[1]، بيانُ ذلكَ: أنَّهُ لمّا كانتِ الحياةُ مَبْعَثَ المدارك والمساعي كلِّها، وكانَ الموتُ قاطعًا للمدارك والمساعي؛ شُبِّهَ الإيمانُ بالحياةِ في انبعاثِ خيرِ الدُّنيا والآخرةِ منهُ، وفي تلقّي ذلكَ وفَهْمِهِ، وشُبِّهَ الكفرُ بالموتِ في الانقطاعِ عن الأعمالِ والمُدرَكاتِ النّافعةِ كلِّها، وفي عدمِ تلقّي ما يُلقَى إلى صاحبِهِ، فصارَ المؤمنُ شبيهًا بالحيِّ مشابهةً كاملةً لمّا خرجَ مِنَ الكفرِ إلى الإيمانِ، وكانَ الكافرُ شبيهًا بالميِّتِ ما دامَ على كفرِهِ[2].

نُكْتَةُ تقديمِ لفظِ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾:

تقديمُ مقصودِ الكلامِ على سواه تنبيهٌ على فضله على سواه

قُدِّمَ ذكرُ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ على ﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ في قولِ الباري عزَّ سلطانُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾؛ لأنَّ الحياةَ أشرفُ مِنَ الموتِ[3]، ولأنَّ ﴿ٱلْأَحْيَآءُ﴾ إشارةٌ إلى المؤمنينَ بعدَ الدَّعوةِ، و﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ إشارةٌ إلى المُصرّينَ على الكفرِ بعدَها، وفي ذلكَ تنبيهٌ على شرفِ الإيمانِ،

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 436.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 294.
(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 225، والشّربينيّ، السّراج المنير: 3/ 322.

واستحقاقِهِ التَّقديمَ[1]، فكان التَّقديم من بابِ تقديمِ الأصلِ الذي يجب أن يكون عليه النّاس، وهذه الجملةُ هي مقصودُ الجملِ المتقدّم ذكرها عليها، وشأنُ جملِ القصد أن يتقدّم فيها المقصودُ كذلك.

غرضُ جمعِ لفظَي ﴿ٱلۡأَحۡيَآءُ﴾ و﴿ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾:

تفاوتُ صنفَي الأحياءِ والأمواتِ جملةً وتفصيلًا

جمعُ لفظَي ﴿ٱلۡأَحۡيَآءُ﴾ و﴿ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ دون إفرادِهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ على بابِهِ؛ لتعدُّدِ المشبَّهِ بهما[2]، ولأنَّ المرادَ أنَّ أحدَ الصِّنفينِ لا يُساوي الآخرَ، سواءٌ قابلتَ الجنسَ بالجنسِ، أم قابلتَ الفردَ بالفردِ[3]، وفي التَّعبيرِ بالجمعِ أيضًا: تحقيقٌ للتَّباينِ بينَ أفرادِ الفريقين[4]، وتفنُّنٌ في الكلامِ عندَ الحديثِ عن المؤمنينَ والكفّارِ، بإيرادِ الجمعِ بعدَ إيرادِ الأعمى والبصيرِ بالإفرادِ[5].

بديعُ فنِّ الطِّباقِ:

العاقلُ يُؤثِرُ الحياةَ على الموتِ والمصلحةَ على المفسدةِ

في الجمعِ بينَ ﴿ٱلۡأَحۡيَآءُ﴾ و﴿ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ في قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ مُحسِّنٌ معنويٌّ، وهو الطِّباقُ بالجمعِ بينَ معنَيين متضادَّين، ومِنْ بلاغتِهِ في هذا الموضعِ إظهارُ صورتينِ متقابلتين؛ إحداهما: للمؤمنينَ الأحياءِ، والأخرى: للكفّارِ الأمواتِ، والعاقلُ مَنْ يختارُ أكملَ الوصفينِ وأشرفَهما وأنفعهما في الدّارين.

بلاغةُ عطفِ المنفيّاتِ:

تنوُّعُ أدواتِ النَّفي والعطفِ بينَ ما يتعلَّقُ بالجُمَلِ وما يتعلَّقُ بالمفرداتِ

اكتنزتِ الآياتُ بأدواتِ العطفِ والنّفي؛ فكلٌّ مِنَ الواوَيْن اللَّتين في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ﴾؛ عاطفٌ جملةً على جملةٍ، والتَّقديرُ: ولا تستوي الظُّلُماتُ والنّورُ، ولا يستوي

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 50.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 360.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 233، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 5/ 513.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 150.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 296.

الظِّلُّ والحَرورُ، وقد صُرِّحَ بالمُقدَّرِ - وهو الفعلُ - أخيرًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، وأمّا الواواتُ الثَّلاثةُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾، وقوله: ﴿وَلَا ٱلنُّورُ﴾، وقوله: ﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾، فكلُّ واوٍ منها عاطفٌ مفردًا على مفردٍ، وأمّا أدواتُ النَّفي: فاثنتانِ منها مُؤكِّدتانِ للنَّفي الموجَّهِ إلى الجملتينِ المعطوفتينِ المحذوفِ فعلاهما، وهما: ﴿وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ و﴿وَلَا ٱلظِّلُّ﴾، واثنتانِ مُؤكِّدتانِ لتوجُّهِ النَّفي إلى المفردَينِ المعطوفَينِ على مفردَينِ في سياقِ نفي التَّسويةِ بينَهما وبينَ ما عُطِفا عليهما، وهما واوُ ﴿وَلَا ٱلنُّورُ﴾، وواوُ ﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾، والتَّوكيدُ بعضُهُ بالمِثْلِ، وهو حرفُ (لا)، وبعضُهُ بالمُرادفِ، وهو حرفُ (ما)، ولم يُؤتَ بأداةِ نفيٍ في نفيِ الاستواءِ الأوَّلِ؛ لأنَّهُ الَّذي ابتُدِئَ بهِ نفيُ الاستواءِ المُؤكَّدِ مِنْ بعدُ، وهو استعمالٌ قرآنيٌّ بديعٌ في عطفِ المنفيّاتِ مِنَ المفرداتِ والجملِ[1].

بلاغةُ ترتيبِ التَّمثيلاتِ:

الـتَّرقّـي مِـنَ الأدنى إلى الأعلى ترقٍ منَ الوسيلة إلى الـطّـريـق فالمقصود

ترتيبُ التَّمثيلاتِ في هذهِ الآياتِ في غايةِ البلاغةِ؛ فقد ذُكِرَ الأعمَى والبصيرُ مَثَلًا للمؤمنِ والكافرِ، ثمَّ البصيرُ الذي يُبصِرُ في ضوءٍ، فذُكِرَ ما في الكافرِ مِنْ ظُلمةِ الكفرِ، وما في المؤمنُ مِنْ نورِ الإيمانِ، ثمَّ ذُكِرَ مآلُهما، وهو أنَّ المؤمنَ بإيمانِهِ في ظلٍّ وراحةٍ، والكافرَ بكفرِهِ في حرٍّ وتعبٍ، ثمَّ ذُكِرَ مَثَلٌ آخرُ في حقِّ المؤمنِ والكافرِ فوقَ حالِ الأعمَى والبصيرِ، وهو الأحياءُ والأمواتُ؛ إذِ الأعمَى قد يشاركُ البصيرَ في إدراكٍ ما، والكافرُ غيرُ مُدرِكٍ إدراكًا نافعًا، فهو كالميِّتِ[2]، وفي ترتيبِ هذهِ التَّمثيلاتِ أيضًا ترقٍّ مِنَ الأدنى إلى الأعلى؛ فقد شُبِّهَ المؤمنُ والكافرُ بالأعمَى والبصيرِ مُستتبَعًا بالظُّلماتِ والنّورِ، والظِّلِّ والحَرورِ، ثمَّ بالأحياءِ والأمواتِ على

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 293.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 232، وأبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 26.

سبيلِ التَّرقّي، وجيءَ بعدَهُ بقوله سبحانَه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[1]، وهو ترقٍ منَ الوسائل إلى المقاصد، فالبصرُ وسيلة الإيمان، والعمى وسيلة الكفر، والظّلُّ طريق المؤمنين، والحرور طريق الكافرين، والإيمان مقصودُ الحقّ، والكفر مقصود الباطل.

نُكْتَةُ فصلِ جملةِ التّعليل:

جملةُ التّعليل خطابٌ للعقلِ، وطُمأنينةٌ في القلبِ

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾؛ لأنَّهُ تعليلٌ لهُ، وفيهِ تسليةٌ لرسولِ اللهِ ﷺ، وإقناطٌ لهُ منْ إيمانِ المُصِرّينَ، وإيذانٌ بأنَّ الهاديَ والمُضِلَّ هو اللهُ ﷻ، فمَنْ تعلَّقَتْ مشيئَتُهُ بإسلامِهِ فهو كالأحياءِ، فينتفعُ بالدَّعوةِ، ومَنْ تعلَّقَتْ مشيئَتُهُ بضلالتِهِ فهو كالموتى، فلا ينتفعُ بالوعظِ، فكلٌّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ لهُ[2].

فنُّ اللّفِّ والنّشر:

النّاسُ بينَ مُنتفِعٍ بالإنذارِ وغيرِ مُنتفِعٍ بهِ

جاءت جملة التّعليل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ مع مقابلتها لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾، على مقابلةِ اللَّفِّ بالنَّشرِ المُرتَّبِ؛ فجملةُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾ تعليلٌ لجملةِ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [فاطر: 18]؛ لأنَّ القصرَ يفيدُ فريقين؛ فريقًا انتفعَ بالإنذارِ، وفريقًا لم ينتفعْ، فعُلِّلَ ذلكَ بـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾، وقولُهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ إشارةٌ إلى الَّذينَ لم يشأِ اللهُ أنْ يُسمِعَهم إنذارَكَ[3].

غرضُ توالي المؤكِّداتِ:

تسليةُ النَّبيِّ ﷺ، وزيادةُ تأنيسِهِ

جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾ مجموعةٌ منَ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 359.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 637.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 295.

المُؤكِّدات؛ وهي: ﴿إِنَّ﴾، والجملة الاسميّة؛ لتسليةِ النَّبيِّ ﷺ وزيادةِ تأنيسِه، بأنَّهُ قد أدَّى ما عليه.

نُكْتَةُ ذكرِ لفظِ الجلالةِ:

إكسابُ الهداية معنى الجلالةِ والمهابةِ

جاء ذكرُ لفظِ الجلالةِ في قوله جلَّ ذكرُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾؛ لأنَّهُ يُنبِئُ عن صفاتِ الجلالِ والكمالِ، ومنها: كمالُ القدرةِ الَّتي بها يكونُ إسماعُ القبولِ، وللتَّنبيهِ على أنَّ الحصرَ المستفادَ مِن قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ بالنِّسبةِ إليه تعالى، لا بالنِّسبةِ إلى جميعِ مَنْ عداهُ[1]، والإشارةِ إلى أنَّ إسماعَ القبولِ ممّا استأثرَ اللّهُ تعالى به[2].

غرضُ تقديمِ المسندِ إليهِ على المسندِ الفعليِّ:

إسماعُ الوحي لتحقيقِ الهدايةِ من خصائصِ الألوهيّةِ

قُدِّمَ المسندُ إليهِ - وهو لفظُ الجلالةِ - على المسندِ الفعليِّ، وهو ﴿يُسۡمِعُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾؛ لإفادةِ التَّخصيصِ، أي: إنَّ اللّهَ وحدَهُ يُسمِعُ مَنْ يشاءُ، ويدلُّ على هذا التَّخصيصِ ما بعدَهُ، وهو قولُهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾، ويلزمُ مِنَ التَّخصيصِ تقوّي الحُكمِ؛ لأنَّ بناءَ الخبرِ على لفظِ الجلالةِ فيهِ نسبةُ الإسماعِ إليهِ سبحانَه، وفي ﴿يُسۡمِعُ﴾ ضميرٌ يرجِعُ إليه سبحانَه، فيُفيدُ إسنادَ الإسماعِ إليهِ مرَّةً أخرى، كأنَّهُ قيلَ: إنَّ اللّهَ يُسمِعُ مَنْ يشاءُ، يُسمِعُ اللّه مَنْ يشاءُ.

بلاغةُ الكنايةِ والاستعارةِ في استعمالِ مفردةِ الإسماعِ:

الإسماعُ وسيلةُ الهدايةِ، فمن وُفِّقَ للسّماعِ فقد وُفِّقَ للهدايةِ

آثرَ النّظمُ الكريم استعمالَ مفردة الإسماعِ في قوله تعالى شأنُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾ دون الهداية، وذلكَ أنَّهُ ليسَ المرادُ بالإسماعِ مُطلَقَ الإسماعِ، بل هو كنايةٌ عن السَّماعِ النّافعِ الَّذي

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 51.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 51.

تكونُ عنهُ الإجابةُ للإيمانِ[1]، أي: إنَّ اللّهَ يُسمِعُ مَنْ يشاءُ أنْ يُسمِعَهُ ويوفِّقَهُ لفهمِ آياتِهِ، والاتِّعاظِ بعِظاتِهِ[2]، فهدايةُ العبادِ بيده تعالى لا بيد أحدٍ آخر، ولو كان رسولُ اللّه ﷺ، وآثرَ التّعبيرَ بهذا اللّفظِ دونَ الهدايةِ، كأن يقول: (إن اللّه يهدي من يشاء)؛ لبيانِ أنَّ الإسماعَ هو وسيلة الهدايةِ، كما أنَّ الإبصار هو وسيلة الإيمانِ، ومن كانت بيده وسيلة الهداية، فبيده وسيلة الإيمان، ويحتمل أن يكون استعمالُ لفظِ الإسماعِ استعارةً تصريحيّةً من باب تشبيه الهداية بالإسماع، ونُكْتَةُ الاستعارةِ أنَّ ذِكْرَ الوسيلةِ للتّنبيه على أهمّيّتها، وأنَّ من وُفِّق لأن يسمع، فهو الموفّق لأن يهتدي.

غرضُ التّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ:

زرعُ قيم الهداية في قلوب الدُّعاةِ؛ ليزرعوها في قلوبِ المدعوّين

جيءَ بصيغةِ المضارعِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾؛ للدّلالةِ على أنَّ إسماعَهُ جلَّ وعزَّ مَنْ يشاءُ أمرٌ مُستمِرٌّ مُتجدِّدٌ؛ إذ قدرتُهُ تعالى لا يَعْسُرُ عليها شيءٌ في أيِّ زمانٍ، ومَنْ شاءَ اللّهُ هدايتَهُ في أيِّ وقتٍ اهتدَى، وفي ذلكَ إيذانٌ بأنَّ القلوبَ بيدِ اللّهِ على الاستمرارِ، وأنَّ على العبدِ أنْ يتحرَّى توفيقَ اللّهِ وهدايتَهُ، وفيه إيماءٌ إلى أنّ بابَ القبولِ مفتوحٌ في كلِّ وقتٍ، فليس لأحدٍ أن يحكمَ على آخر بالخُسرانِ المبين، فمن لم يتُب اليوم عساه يرجع غدًا، فهذه قيمة هدائيّة تزرع الأملَ في قلوبِ الدُّعاة إلى اللّه تعالى.

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بالموصولِ:

هدايةُ النّاس جميعًا بيد الله وحدَه

عُبِّرَ بالاسم الموصولِ ﴿مَن﴾ دون (الذي) في قوله تعالى: ﴿يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾؛ للدّلالةِ على العموم، أي: يُسمِعُ كلَّ مَنْ يشاءُ أنْ يُسمِعَهُ سماعَ قبولٍ للحقِّ وإذعانٍ لهُ، ويَدْخلُ في ذلكَ دخولًا أوَّليًّا المؤمنونَ عندَ زمنِ نزولِ الآيةِ، فهؤلاءِ قد شاءَ اللّهُ ﷻ هدايتَهم، ووفَّقَهم إليها.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 27.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 150.

غرضُ حذفِ المفعولِ:

حَذْفُ مفعولِ ﴿يَشَآءُ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾ على عادةِ فعل المشيئة من باب الإيجازِ؛ لظهورِهِ مِنَ السّياقِ، والتَّقديرُ: يُسمِعُ مَنْ يشاءُ إسماعَهُ.

فائدةُ الاستئناف:

مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ لهُ

الواوُ في قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ استئنافيَّةٌ، وفائدةُ الاستئنافِ: أنَّهُ بعدَ أنْ بُيِّنَ أنَّهُ ﷻ يُسمِعُ مَنْ يشاءُ، وكانَ ذلكَ مُتضمِّنًا لتخصيصِهِ بذلكَ؛ أُكِّدَ التَّخصيصُ ببيانِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ غيرُ مُسمِعٍ مَنْ في القبورِ، وإنَّما يكونُ ذلكَ للّهِ ﷻ، وفي ذلكَ مبالغةٌ في إقناطِهِ ﷺ عن هدايتِهم[1].

غرضُ تقديمِ المسندِ إليهِ:

تخصيصُ الهدايةِ باللهِ وحدَهُ ترهيبٌ بعد ترغيب

قُدِّمَ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ المسندُ إليهِ ﴿أَنتَ﴾ على المسندِ المشتق ﴿بِمُسْمِعٍ﴾؛ للدّلالةِ على الحصرِ، وهو حصرٌ إضافيٌّ بالنِّسبةِ إليهِ تعالى، بدليلِ ما قبلَهُ، وهو قولُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾[2]، والمعنى: وما أنتَ بمُسمِعٍ مَنْ في القبورِ، بل اللّهُ تعالى هو الَّذي يُسمِعُ مَنْ يشاءُ، وهذا على مذهبِ مَنْ يرى أنَّ المشتقّات لها حُكمُ الفعلِ في إفادةِ التَّخصيصَ[3]، وهو الصّحيح في هذا السّياقِ، إذِ الهدايةُ للّه تعالى وحدَه كما تضافرت عليه نصوصُ القرآن الكريم.

معنى الباءِ:

ما على الرَّسولِ إلّا البلاغُ

الباءُ في قوله تعالى: ﴿بِمُسْمِعٍ﴾ للتَّأكيدِ[4]، والمعنى: وما أنتَ بمُسمِعٍ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ[5]، وفي الإتيانِ بها زيادةُ تنبيهٍ على أنَّ النَّبيَّ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 257.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 50 - 51.
(3) القزوينيّ، الإيضاح، ص: 118 - 119.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 359.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 40.

ﷺ لا يملكُ هدايةَ مَنْ لم يشأِ اللّهُ هدايتَهُ، وفي ذلكَ تسليةٌ لهُ ﷺ؛ لئلّا يُهلِكَ نفسَهُ عليهِم حسرةً وأسًى.

نُكْتَةُ التّعبيرِ باسمِ الفاعلِ:

تصويرُ شدَّةِ حرصِ النَّبيِّ على هدايةِ النّاسِ

ما يقتضيه الظّاهرُ أنْ يُقالَ: (وما أنتَ تُسمِعُ مَنْ في القبورِ)؛ ليتوافقَ مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾، لكنْ عُدِلَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾؛ لِما فيها مِنَ الدّلالةِ على الثَّباتِ والدَّوامِ، وفي التَّعبيرِ بها إشارةٌ إلى شدَّةِ حرصِهِ ﷺ على هدايتِهم، حتَّى كأنَّهُ ظنَّ أنَّهُ مُتمكِّنٌ مِنَ القدرةِ على إسماعِهم، فنفَى اللّهُ تعالى عنهُ ذلكَ، ليُخفِّف عنه، وليُعلِّق النّاسَ بالواجبِ عليهم.

فنُّ الجناسِ:

مقابلةُ قدرةِ الخالقِ على الهدايةِ وعَجْزِ المخلوقِ عنها

بينَ ﴿يُسۡمِعُ﴾ و﴿بِمُسۡمِعٖ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ مُحسِّنٌ لفظيٌّ، وهو الجناسُ، ومِنْ بلاغتِهِ في هذا الموضعِ: التَّناغمُ الصَّوتيُّ بينَ الجملتينِ الَّذي يزيدُ حُسْنَ التَّقابلِ بينَ كونِ اللّهِ تعالى مُسمِعًا مَنْ يشاءُ، وكونِهِ ﷺ غيرَ مُسمِعٍ مَنْ في القبورِ.

غرضُ العدولِ إلى الموصولِ:

الكفّارُ أمواتٌ فلا يسمعون ولا يهتدون

ما يقتضيه الظّاهرُ أنْ يُقالَ: (وما أنتَ بمُسمِعٍ الموتى)؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ﴾ أي: من الأحياء، فيُقابِلُ المحذوفَ لفظُ الموتى، لكنْ عُدِلَ إلى الموصولِ في قوله تعالى ذكرُهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾؛ ترشيحًا للتَّمثيلِ بذِكرِ القبورِ الَّتي هي مِنْ خواصِّ المُشبَّهِ بهِ، وهو الأمواتُ، فيفيدُ الكلامُ أنَّ الكفّارَ هم عينُ الأمواتِ[1]، ولأنَّ قولَهُ: ﴿مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ أبلغُ في بيانِ عدمِ وصولِ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 150، وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 50.

الأصواتِ إليهم؛ لأنَّ بينَهم وبينَ المُنادي حاجزَ الأرضِ، فهذا إطنابٌ أفادَ معنًى لا يُفيدُهُ الإيجازُ[1]، مع ما فيه من مزيدِ التّرهيبِ، وتقبيحِ أحوالِ الكافرين المُعْرضين عن قبولِ سماعِ الحقِّ، الموصلِ إلى الهدايةِ الإلهيّة.

دلالةُ حرفِ الظَّرفيّة:

الكفّارُ منغمسونَ في كفرِهم، كلُبْثِ الموتى في قبورِهم

يدلُّ التَّعبيرُ بحرفِ الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ في قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ على أنَّ القبورَ محلٌّ للأمواتِ، وفي ذلكَ تقويةٌ لسياقِ تقبيحِ حالِ المُعرِضينَ عن الدَّعوةِ، المُشبَّهينَ بالأمواتِ، ببيانِ أنَّهم قد ماتوا وسكنوا المقابرَ، واشتملَتْ عليهم اشتمالَ الظَّرفِ على المظروفِ، وفي ذلكَ إشارةٌ إلى شدَّةِ انغماسِ الكفرةِ في كفرِهم، وهو تقويةٌ لجانبِ تمثيلِ الكفّارِ ممّن حقّت عليهم كلمةُ العذابِ، بالموتى الذين حقّت عليهم كلمةُ الموتِ، ففيه ترهيبٌ شديدٌ من الوصولِ إلى مرحلةِ موتِ القلبِ وعدمِ رجوعِه إلى الحياةِ.

بلاغةُ جمعِ القبورِ:

مقابلةُ لفظِ الأمواتِ، وملاءمةُ الفاصلةِ لما قبلَها

جُمِعَ لفظُ القبورِ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾؛ لتقعَ في مقابلةِ الأمواتِ في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾؛ لأنَّ لكلِّ ميِّتٍ قبرًا عادةً، وفي الجمعِ أيضًا مراعاةٌ لملاءمةِ فاصلةِ الآيةِ لما قبلَها.

علَّةُ فصلِ الجملة:

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لأنَّهُ استئنافٌ جيءَ بهِ؛ تسليةً للنَّبيِّ ﷺ عمّا يُلاقيهِ مِنْ إعراضِ المشركينَ عن دعوتِهِ[2]، وبيانًا لكونِهِ قد أدَّى ما عليهِ مِنَ الواجبِ[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 295.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 436.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 296.

غرضُ القصرِ وبلاغتُه:

توجيهُ الحرصِ إلى الإنذارِ، وتركُ المبالغةِ في الحرص على الهداية

القصرُ المستفادُ مِنْ ﴿إِنْ﴾ النّافيةِ و﴿إِلَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، هو من باب قصر الموصوف على الصِّفة، فهو إضافيٌّ بالنِّسبةِ إلى الإسماعِ، أي: المنفيُّ هو الإسماعُ، والمعنى: فما وجبَ عليكَ إلّا الإنذارُ، وقد أنذرتَهم، وفعلتَ ما يجبُ عليكَ، وأمّا إسماعُ القبولِ فغيرُ مُفوَّضٍ إليكَ، ولستَ مُكلَّفًا بإدخالِ الإيمانِ في قلوبهم[1]، فغَرضُ القَصْرِ لا إثباتُ صفةِ الإنذارِ فحسب، بل صَرْفُ الاعتناءِ بالإسماعِ الذي هو للّه تعالى وحدَه كذلك، والانشغال بالإنذارِ الذي هو من وظائف النّبوّة.

غرضُ تنكيرِ ﴿نَذِيرٌ﴾:

النّبيُّ ﷺ فردٌ من زُمْرةِ الأنبياءِ المُنْذِرين

نُكِّر لفظُ ﴿نَذِيرٌ﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ للإفرادِ، أي: إنْ أنتَ إلّا فردٌ مِنْ أفرادِ النَّذيرِ، مُندرِجٌ في زُمْرةِ الأنبياءِ المُنذِرينَ.

غرضُ حذفِ مُتعلَّقِ النِّذارةِ:

حُـذِفَ المُتعلّق للإيجاز

قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ معناهُ: إنْ أنتَ إلّا نذيرٌ للكافرينَ، وقد حُذِفَ مُتعلَّقُ الإنذارِ إيجازًا؛ لظهورِهِ، ولأنَّ حذفَهُ يترتَّبُ عليهِ مراعاةُ تلاؤمِ الفواصلِ.

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بالنَّذيرِ دونَ المُنْذِرِ:

عِنادُ الكفرةِ يستوجبُ زيادةَ الإنذارِ

عُدِلَ إلى صيغةِ المبالغةِ في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، ولم يُقَلْ: (مُنذِر) بصيغةِ اسمِ الفاعلِ؛ لأنَّ الإنذارَ أبلغُ في ردِّ المخالفِ ورَدْعِهِ، وذلكَ يستدعي المبالغةَ المُستلزِمةَ للتَّكثيرِ، ولأنَّهُ أُريدَ بالنَّذيرِ الاسمُ، وهو المُخبِرُ بحلولِ العدوِّ بديارِ القومِ، ومِنْ أمثالِ العربِ: "أنا النَّذيرُ العُرْيانُ"[2]، أي: الآتي بخبرِ حلولِ العدوِّ بديارِ قومٍ، والمرادُ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 51، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 296.

(2) نقل الأزهريّ، في تهذيب اللّغة: 14/ 304: "إنَّما قالُوا: أنا النّذيرُ العُريّان، لِأَن الرجلَ إذا رأى الغارةَ قد فَجِئتهم وأَرادَ إنذار قومه تجرَّدَ من ثِيابه، وأَشارَ بها ليُعْلِمَ أنْ قد فَجِئَتْهُم الغارةُ، ثمَّ صار مَثَلًا لكلِّ شَيْءٍ يُخافُ مُفاجأته"، وقد ورد في حديث النّبيّ ﷺ الذي أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (6117)، ومسلم في صحيحه، برقم: (2283).

بالعُرْيانِ أنَّهُ ينزعُ عنهُ قميصَهُ ليُشيرَ بهِ مِنْ مكانٍ مرتفعٍ، فيراهُ مَنْ لا يسمعُ صوتَهُ، فالوصفُ بالنَّذيرِ تمثيلٌ بحالِ نذيرِ القومِ؛ للإيماءِ إلى تأكيدِ ما أنذرَهم بهِ، حتَّى كأنَّ المُخبرَ عنهُ مُخبرٌ عن أمرٍ قد وقعَ، وهذا لا يُؤدّيهِ إلّا اسمُ النَّذيرِ، ولذلكَ كَثُرَ في القرآنِ الوصفُ بالنَّذيرِ، وقلَّ الوصفُ بالمُنذِرِ[1].

سرُّ الاكتفاءِ بالنِّذارةِ عن البِشارةِ:

عنادُ الكفرةِ ناسبَه الإنذارُ دونَ التّبشير

آثرَ النّظمُ الكريم في قوله تعالى ذكرُهُ: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ استعمالَ مفردةِ النِّذارةِ دونَ البِشارةِ؛ لأنَّ مَساقَ الكلامِ للحديثِ عن المُصمِّمينَ على الكفرِ[2]، وهؤلاءِ يلائمُهم الإنذارُ؛ لِما يلوِّح بهِ مِنَ الوعيدِ والتَّهديدِ[3]، ويُؤيِّدُ ذلكَ أنَّ القَصْرَ في الآيةِ قصرٌ إضافيٌّ بالنِّسبةِ لأحوالِهِ ﷺ نحوَ المشركينَ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الأعمَى والأكمَهُ:

الأعمى من ذهبَ بصرُه، والأكمَهُ من وُلِد فاقدًا للبصر

الأعمَى هو مَنْ ذهبَ بصرُ عينيهِ كلتَيهما، والأكمَهُ: مَنْ وُلِدَ وهو أعمَى[4]، وقد اختيرَ لفظُ الأعمَى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾؛ لأنَّهُ أنسبُ بكونِ الكفّارِ قد تركوا الفِطْرةَ الَّتي فطرَهمُ اللّهُ عليها، واستبدلوها بالكفرِ والعنادِ، ولو عُبِّرَ بالأكمَهِ لربَّما كانَ فيهِ بَسْطٌ لعُذْرِهم، بأنَّهم قد وُلِدوا كفرةً، كما أنَّ الأكمهَ يولَدُ وهو أعمَى، ففيه تنزيه اللّهِ تعالى عنِ الجبر.

العمَى والعَمَهُ:

العمى لفاقد البصر والبصيرة، والعَمَه للمُتَردِّد فاقدِ طريقِ الرّشاد

العمَى يقالُ في فَقْدِ البصرِ والبصيرةِ، والعَمَهُ: هو التَّردُّدُ في الأمرِ والتَّحيُّرُ فيهِ، وقد اختيرَ الأعمَى هنا؛ لأنَّهُ يدلُّ على أنَّ الكفرةَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 53.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 296.
(3) النّيسابوريّ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 5/ 513.
(4) زيدان، الفروق اللّغويّة في القرآن، ص: 153.

بمنزلةِ فاقدِ البصرِ، وأمّا العَمَهُ الدّالُّ على التَّردُّدِ فلا يناسبُ؛ لأنَّهم قدِ اختاروا جانبَ الضَّلالِ جازمينَ بهِ.

القبورُ والأجداثُ:

القَبْرُ والجَدَثُ كلاهما يُستعمَلُ في موضعِ دفنِ الميِّتِ، لكنْ يُلاحَظُ في القرآنِ أنَّهُ يستعملُ لفظَ (الأجداثِ) عندَ الحديثِ عنِ الحالةِ الَّتي يكونُ عليها الموتى عندَ إحيائِهم وخروجِهم مِنْ قبورِهم للحسابِ والجزاءِ؛ مِنْ كونِهم فَزِعينَ ومُسرِعينَ نحوَ ذلكَ، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يس: 51]، وقولِهِ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾﴾ [القمر: 7]، وقولِهِ: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [المعارج: 43]، وأمّا القُبورُ فتُستعمَلُ في غيرِ ذلكَ، كما في قولِهِ: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴿١٣﴾﴾ [الممتحنة: 13][1]، وعُبِّر بها هنا أيضًا؛ لأنَّ السّياقَ ليسَ للحديثِ عن البعثِ وهيئةِ المبعوثينَ، وإنّما هو لذَمِّ الكفرةِ وتقبيحِ شأنِهم بتشبيهِهم بالأمواتِ.

القبورُ أنسبُ بسياقِ ذَمِّ الكفرةِ

الإنذارُ والتَّخويفُ:

الإنذارُ: تخويفٌ معَ التَّنبيهِ على موضعِ المخافةِ، مِنْ قولِكَ: نَذِرْتُ بالشَّيءِ، إذا علمتَهُ فاستعددتَ لهُ، فإذا خَوَّفَ الإنسانُ غيرَهُ وأعلمَهُ حالَ ما يُخوِّفُهُ بهِ فقد أنذرَهُ، وإن لم يُعلِمْهُ لم يُقَلْ: أنذرَهُ، بل يقال: خوَّفَهُ، وقد عُبِّرَ بالإنذارِ في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قد بيَّنَ للكفرةِ حالَ ما خوَّفَهم بهِ، وحذَّرَهم منهُ.

الإنذارُ تخويفٌ معَ تنبيهٍ على موضعِ المخافةِ، والتّخويف أعمُّ من ذلك

(1) زيدان، الفروق اللّغويّة، ص: 81 - 87.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»